DOI:10.52113/uj05/024-171763-1778 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

الفكر السياسي الاوربي و اثره في تطور مفهومي انظمة الحكم والديمقراطية لابرز الفلاسفة الاوربيين من خلال الكتب العربية والمعربة (دراسة في تاريخ الفكر السياسي)

علاء خميس علوان عبد الحميري*

المديرية العامة للتربية في محافظة بابل

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2024/11/25

تاريخ التعديل : 2024/12/03

قبـول النشـر: 2024/12/09

متوفر على النت: 2024/12/27

الكلمات المفتاحية :

السياسة ، الحكومات ، الفكر، الانظمة ، السيادة

الملخص

تُعد دراسة الانظمة الدولية والديمقراطية ذا اهمية تاريخية وسياسية واجتماعية كبيرة ، كونها تشكل مصدراً مهماً من المعلومات للباحث المتخصص والمتابع لتطور وتأثير انظمة الحكم والديمقراطية على طبيعة المجتمع وطريقة اختيار نوع الحكم ، وان المتتبع لتطور انظمة الحكم والديمقراطية لأية دولة في العلاقات الداخلية للبلد والاقليمية والدولية ومدى تأثيرها وانعكاسها على الواقع الحالي من خلال ربطه بتاريخ نظام معينة في حقبة معينة من الحقب المنصرمة ، لاسيما ان دراسة تلك العلاقات وما يؤثر عليها ويتحكم بها من امور وما يتلخص منها من عبر ونتائج ، يعد مؤشراً لقوة او ضعف الروابط السياسية بين العديد من الدول الاوربية ، لاسيما ان التنافس والصراع من اجل الحكم واستخدام انواع متعددة من الاحكام وانعكاسها بالحصول على مكاسب اصبح طابعاً منتشراً لعلاقة الحاكم بالمحكوم خلال مراحل التاريخ المتعاقبة .

ان الباحث يرغب بالبحث عن مفهوم السيادة في ظل التطورات التي يشهدها بلدنا (العراق)، والوصول الى نتيجة وهي كيفية حفاظ الدولة على حدودها الطبيعية والحفاظ على الشعب ونظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ولكن بعد ان تم اختيار عنوان البحث عن انظمة الحكم والديمقراطية وجدت ان انظمة الحكم والديمقراطية فيما لو طبقت بجميع تطبيقاتها فأنها ستساهم بالحفاظ على كيان الدولة وتوفير غالبية مطالب الشعب من الامن والامان وتجعل الدولة ذات سيادة وتوفير نظام قادر على كل ما يحتاجه الشعب من حقوق .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2024

المقدمـة:

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة واتم السلام على أشرف الخلق أجمعين نبينا محمد وآله وصحبه المنتجبين.

إن العيش ضمن مجموعة او مجتمع ما هو الا حاجة غريزية عند الناس منذ القدم، فالإنسان خُلق اجتماعيّ بالفطرة، لا يستطيع ان يبقى بمعزل عن الجميع او يعيش وحيداً، ومع التطور الحاصل عبر الزمن وتطور البشر اجتماعياً وفكرياً بدأ الناس بالتجمع ثم بعد ذلك ظهرت الدول، والدولة حسب فهمنا عنها هي مجموعة من الناس الذين يتشاركون ليمارسوا الأنشطة الحياتية على بقعة محددة من الأرض، خاضعين لنظام سياسي أو مجموعة من الانظمة كانوا قد اتفقوا عليها لتتولى شؤون حياتهم، مما يؤدي بالنهوض بجوانب الحياة المختلفة على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يضمن ازدهار الفرد والمجتمع وانتعاشه في ظلها، وتقوم الدولة على ثوابت ثلاثة هي (الشعب ، الأرض والسلطة السياسيّة)، وتتنوع ايضاً انظمة

*الناشر الرئيسي : E-mail : alaa445@gmail.com

الحكم وأشكالها في العالم ، وباختلاف انظمة الحكم في الدولة ذاتها فإن دساتيرها وسياستها وقوانينها الداخلية تختلف أيضاً حسب طبيعة نظام الحكم.

ان عنوان بحثنا هو " **الفكر السياسي الاوربي و اثره في تطور مفهومي انظمة الحكم والديمقراطية لابرز الفلاسفة الاوربيين خلال الكتب العربية والمعربة** " ، جاء البحث مقسماً الى مستخلص ومقدمة ثم خمسة مباحث وخاتمة وقائمة للمصادر أما الخاتمة فهي الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال مضامين البحث .

جاء المبحث الاول بعنوان "**مفهوم نظام الحكم والديمقراطية عند ابرز الفلاسفة في العصر اليوناني القديم** " والذي تطرقنا فيه عن ابرز المفكرين وهم افلاطون (427-347) ق.م وارسطو (348-322)ق.م ، وشيشرون (106- 34) ق.م وكيف تناول هؤلاء المفكرين ارائهم وافكارهم في ظل مجتمع يعيش في حالة من الفوضى .

تناول المبحث الثاني " تطور الفكر السياسي في العصور الوسطى (انظمة الحكم والديمقراطية انموذجاً)

"وقد شمل مجموعة من الفلاسفة المفكرين الذين اضافوا لنا نوع من تطور الفكر السياسي وهم كل من مارسيلو البادواني (1275-1342م) ، ونيقولا ميكافلي (1449-1527م) ، ومؤسس نظرية الحق المطلق توماس هوبز (1588-1679م) .

أما المبحث الثالث تناولنا " **العهد الجمهوري في انكلترا وتطور انظمة الحكم والديمقراطية**" ، اذ وقع الاختيار على جيمس هارنكتون (1611-1677م) وجون ملتون (1608-1674م) وماركمونت نيدهام (1620-1678م) ، وجون لوك (1632-1704م) الذي منه انطلق مفهوم الليبرالية .

اما المبحث الرابع تحت عنوان "**عصر التنوير و أثره على تطور انظمة الحكم والديمقراطية**" وقد برز مفكرين تمكنوا من كسب افكار الشعوب وقلب انظمة حكم بأكملها وهم مونتسكيو (1689-1755م) وفولتير (1694-1778م) وجان جاك روسو (1712-1778م)هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الكبار تمكنوا بكتاباتهم وآرائهم التأثير بالمجتمع وادى بالنهاية الى تغيير نظام حكم بأكمله .

وفي المبحث الخامس والاخير تناولنا "**الماركسية واللينينية ومفهوم انظمة الحكم والديمقراطية** " وهم كل من كارل ماركس 1818-1883م) وفلاديمير لينين (1870-1924م) الذي انتشرت منها مفهوم الشيوعية واخذت تلقي صداها في اوربا والعالم بأكمله .

اعتمد البحث على مجموعة مختلفة من المصادر جاء في مقدمتها كتاب المؤلف جورج سباين (تطور الفكر السياسي) ، كذلك مؤلفات جان توشار (تاريخ الافكار السياسية) وقد استخدمت هذه المصادر في كل مباحث البحث ، وكتاب الاستاذ الدكتور علي هادي عباس المهداوي (الفكر السياسي الاوربي من افلاطون الى لينين) .

تأتي أهمية تلك المصادر كونها المصدر المهم والأساسي في نقل ما تم تناولهُ من آراء وافكار عن ابرز المفكرين الاوربيين ، وبيان وجهات نظر كل واحد منهم ومع ما لتلك المصادر من أهمية كبيرة إلا أننا نسعى الى الخوض بصورة اعمق لغرض الوصول الى افكار وآراء جديدة وتطبيقها على ارض الواقع، وايضا شكلت كثير من الدراسات ومنها الكتب العربية والمعربة والبحوث المنشورة والمقالات معلومات كبيرة اغنت البحث بكثير من المعلومات .

وأخيراً لابد للباحث من الاعتراف بأنه لم يصل إلى حد الكمال في بحثه لأن الكمال لله وحده . ومن الله التوفيق

المبحث الاول : مفهوم نظام الحكم والديمقراطية عند ابرز الفلاسفة في العصر اليوناني القديم

اولاً : افلاطون (427-347 ق . م)

1- اشكال الحكم عند افلاطون .

أ الطغيان

هي الحكومة التي يديرها شخص واحد لا يخضع ولا يحترم القانون ، وان ذلك النظام مدان بشكل كبير من قبل افلاطون.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

وأكبر سلبيات ذلك النظام أنه يخضع لإرادة وقيادة فرد واحد في إصدار أو ايقاف القرارات ، إذ يعد نظام بعيد عن الفضيلة. فضلاً عن ذلك فأن نظام الطغيان هو نظام خطر لأنه لا يترك إلا مساحة صغيرة جدا للعقل ويرتكز بشكل واسع على ممارسة العنف من أجل فرض إرادة الطاغية في الحكم. (نيوف، صفحة 22)

ب الأوليغارشية.

هي شكل من اشكال الحكومات التي تؤسس على التعداد، اذ تصبح القيادة فيه للأغنياء الذين يمسكون بزمام الامور ، والفقراء ليس لديهم حصة في السلطة. ويصبح فيه عشق النصر والمجد الى مصحوباً بعشق المال ، ووفق تعريف أفلاطون فإن الاساس المحدد لتلك الحكومة هو الغنى ضمن ذلك المعنى الحكم يمارس من قبل الأشخاص الأكثر غنى و الذين سيحكمون بشكل طبيعي من أجل استخدام السلطة لزيادة غناهم بصورة أكبر لذلك تصبح المناصب لذوي المال والجاه ، اما الفقراء ليس لهم نصيب في ذلك الحكم ، والغنى هنا يعتبر الفضيلة الاجتماعية الأساسية وهي تدخل في تناقض مع القيم الأخرى ولاسيما الفضيلة. (افلاطون، صفحة 86)

ج الديمقراطية.

ان مفهوم الديمقراطية في فكر أفلاطون لها معنى مختلفا تماماً عن المعنى الذي نعطيه لها اليوم. الديمقراطية هي حكومة الفقراء ضد الأغنياء أي حكومة العدد الأكبر لأن غالبية المجتمع هم من الفقراء. ومع الديمقراطية نكون بعيدين جدا عن حكومة تهدف إلى الحرية وتحقيق المساواة الممكنة بعكس تعريف الديمقراطية اليوم. (افلاطون، الصفحات 315-324)

ثانيا : أرسطو (348-322 ق . م)

نظام الحكم عند ارسطو

على الرغم من تأثر ارسطو بأنظمة الحكم الا انه رفض حكومة الحاكم الذي يدعي انه الفيلسوف وكان يرى فيها حكومة تتحول الى حاكم استبدادي اذا ما اتجه ذلك الحاكم الى تحقيق رغباته ، وقد قسم ارسطو الحكومات الى ثلاث انواع وهي .

1 **الملكية والطغيان** : يقصد ان تلك الحكومة صالحة اذا ما قام الملك بخطوات يفوق بها خطوات الآخرين جميعا ، الا انه يرى ان الحاكم الطاغي يولد من الحكم الفردي الملكي عندما ينحرف عن مبادئه وقواعد الحكم ويهدف الى تحقيق مصالحه الشخصية ويقوم باهمال مصالح الاخرين . (ديورانت، 2001، الصفحات 510-511)

2 **الحكومة الارستقراطية والاوليغارشية** : تلك هي حكومة الاقلية من الاغنياء والثانية بعد الحكومة الفردية ، وعندما تعمل تلك الحكومة الى تحقيق مصالحها دون تحقيق المصالح العامة تخلق حالة من الفوضى والهيجان في البلاد. (طاليس، 2009، الصفحات 207-208) (الطبقجلي، 1969، الصفحات 108-109)

ويرى ارسطو ان الاوليغارشية لا موضوع لها الا المنفعة الخاصة للطبقة الغنية والتي هي غير صالحة فاذا ما فسدت تلك الحكومة ستظهر الحكومة الديمقراطية .

3 **الحكومة الديمقراطية** : هي الحكومة التي عدها ارسطو حكومة جيدة وصالحة لأنها تمثل الاغلبية فاختلف بذلك مع الفيلسوف افلاطون الذي هاجم الحكومة الديمقراطية وعدها حكومة فاسدة ، وعلى الرغم من حكم الاكثرية هو صالح ، الا انه يذهب الى ابعد من ذلك ، ففي النهاية اقامة حكومة معتدلة مختلطة فيها الطبقة الارستقراطية والطبقة الديمقراطية ويرى في ذلك منعا للدكتاتورية سواء كانت دكتاتورية الاغنياء ام الفقراء على ان يكون فيها مبدأ سيادة القانون سائداً ، وبذلك طابق افلاطون في انشاء الحكومة معتدلة في كتابة القوانين ، الا انه اختلف معه في دمج الطبقتين ، فقد دعا ارسطو الى دمج الارستقراطية والديمقراطية بينما دعا افلاطون في كتابة القوانين الى دمج الحكم الملكي في الحكم الديمقراطي معاً (توشار، تاريخ

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

الافكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط، 2010، الصفحات 62-64)

ثالثا : شيشرون (106-34 ق.م)

شيشرون و انظمة الحكم والديمقراطية

ان نظرية القانون الطبيعي عند شيشرون هي مفتاح الدخول الى مفهوم الدولة وتحديد جذورها ومصدر شرعيتها وطبيعة الوظائف المناطة لها، فان نظرية الدورة التاريخية المتعاقبة للدساتير والنظم السياسية هي المفتاح الدخول الى تصوره لشكل السلطة السياسية وهيكليتها التنظيمية وصولا التصور للنظام السياسي الأمثل ، فسواء تعلق الامر بـ (النظام الملكي ، الاستبدادي ، الارستقراطي ، الاولغارشي او الديمقراطي ، الغوغائي)، وهي الاشكال المختلفة للسلطة السياسية وأنظمة الحكم، لذلك فان شيشرون يشدد على ان السيادة في كل هذه الأنظمة على اختلافها سيادة شعبية مصدرها الرئيسي هو الشعب ، كما آمن شيشرون بالدولة العالمية ، وان افضل حل وصل اليه هو الدستور المختلط او النظام المختلط ، والذي عدهُ من انجح الانظمة ، وان الفكرة الذي رسمها ارسطو مثل الدولة التي يديرها فرد وهي الملكية والارستقراطية القلة ، والديمقراطية الكثرة ، ففي نظام الحكم الملكي يكون للرعايا مشاركة قليلة جداً ، وفي ظل نظام الحكم الارستقراطي فلن يكون هنالك للجمهور مشاركة في الحرية ، وفي الحكم الديمقراطي فمن الصعب ان يكون هنالك انصاف في العدالة بسبب عدم وجود تمييز في المنزلة اساساً (شتراوس و كروسي، 2005، الصفحات 243-244) ، فالملكية والارستقراطية والديمقراطية رأى فيها شيشرون انهُ من المحتمل ان تتحول الى دكتاتورية او اوليغارشية او ديمقراطية فوضوية ، ودعا الى الاخذ بالدستور المختلط لانه يخلق حالة من التوازن ، فهنالك فرق من يقول انا مع النظام الملكي او جماعة تقول انا مع النظام المختلط يجمع بين الانظمة السياسية الثلاث (شتراوس و كروسي، 2005، الصفحات 243-245) ، كما دعا الى النظام الجمهوري باعتباره من افضل الانظمة (سباين، 1954، صفحة 50) ، واكد على ان تكون الدولة قائمة على طابع اخلاقي وبغير ذلك ستتحول الدولة الى عبارة عن عصابة مسلحة او قطاع طرق تقوم بسلب حقوق الناس واموالهم ، فان الدولة اذا خرجت عن قواعد الاخلاق ستفقد طابعها الحقيقي بوصفها دولة . (سباين، 1954، الصفحات 55-56)

اما نظرة شيشرون الى الديمقراطية (نظام حكومة الشعب) يرى انها من اسوء انواع الانظمة لأن الدولة من المحتمل تكون دكتاتورية في ظل ذلك النظام وبهذا يخالف شيشرون ارسطو فقد ذهب الاول في النظام الجمهوري الدستوري الذي هو خليط من نظامين هما الاوليغارشية والديمقراطية ، بينما يرى شيشرون الى الاخذ بنظام الملكي والارستقراطي معاً (الطبقجلي، 1969، صفحة 141)

المبحث الثاني : تطور الفكر السياسي في العصور الوسطى (انظمة الحكم والديمقراطية انموذجًا)

اولاً: مارسيلو البادو اني (1257-1342م)

نظام الحكم والديمقراطية

تناول البادواني في كتابه المدافع عن السلام تعريف الدولة بانها عبارة عن كائن حي يتكون من أعضاء تقوم بالوظائف الضرورية اللازمة للحياة المجتمعية ، وتتوقف صحة هذا الكائن او أمنه على النظام الذي يؤدي به كل عضواً منها وظيفته، وينشأ الضعف اذا اختل عمل احد الأعضاء او تدخل في عمل ليس في مصلحة العضو الآخر، ويتبع كذلك الرأي القائل بان المدنية أصلها من الاسرة، وعَد المدينة عبارة عن مجتمع كامل أو قادر على ان يوفر لنفسه كل ما يحتاج اليه لكي يعيش حياةً طيبة. غير ان عبارة حياةَ طيبة تلك ذات معنى مزدوج فهي تعني الحياة الطيبة في هذه الدنيا والآخرة ، اما الثانية فتعتمد على وحي ومصدرها الاساسي الايمان (الانترنت) وعمل على الدعوة من خلال تحديد سلطة رجال الدين لان مهمتهم هي الوعظ والارشاد وليس العمل الحكومي ، ويجب على الدولة ان تشرف بالمباشر على رجال الدين (كوبلستن، 2013) اما بالنسبة للقانون فانه

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

على نوعين هو القانون الوضعي والآخر سماوي. (سباين، 1954، الصفحات 216-219)

دافع البادواني عن الديمقراطية من خلال الإصلاح بين رجال الكنيسة بالرغم من كراهيته لرجال الكنيسة. (سباين، 1954، صفحة 213) ، وان على كل طائفة مسيحية أن تختار ممثلا عنها في المجالس الكنسية ، وعلى كل أبرشية أن تختار قساوستها وتراقبهم وتطردهم إذا دعت الحاجة لذلك بسبب استغلالهم الفاحش، ويجب ألا يحرم عضو في الأبرشية دون موافقتها، وطبق مارسيليو أيضاً مبادئ مماثلة على الحكومة المدنية وإن كان قد أدخل عليها بعض التعديل على استحياء. (الانترنت)

ثانياً : نيقولا ميكافلي (1449-1527م)

نظام الحكم والديمقراطية

افضل نظامين للحكم دافع عنهما ميكافلي هما النظام الملكي والجمهوري ،فالأول يسمى نظام الحكم الملكي ، والثاني هو نظام الحكم الشعبي (الطعان، مراد، و فياض، 2015، صفحة 403) (ميكافلي ن.، 2008، الصفحات 47-59) اعتقد ان أفضل انظمة الحكم هو الجمهوري والديمقراطي , ويصلح للشعوب المتمسكة بالأخلاق الفاضلة الحميدة ، اما تلك الشعوب التي لا تتقيد بالدين والاخلاق مثل الشعب الايطالي (مثلاً) والذي وصفه (المنهار) ، والذي يعزوا انهياره لجوئه الى المرتزقة ، فلا ينجح معه الا نظام الحكم الاستبدادي المطلق . ان ذلك الحكم يستطيع عن طريق القوة ان يحقق الاخلاق الفاضلة للمواطنين. وعندها يمكن أقامة نظام حكم جمهوري ديمقراطي انطلاقا من ذلك يقول ان النظام الجمهوري الديمقراطي لا يمكن اقامته الا في سويسرا وبعض اجزاء المانيا ، حيث ان الحياة المدنية هناك احتفظت بتطبيق نظامها بكل حذافيره ، وان الأخلاق الفاضلة سائدة بين مواطنيها جميعاً. (توشار، 2010، صفحة 358)

ان أي حكومة من وجهة نظر ميكافلي سواء كانت ملكية ام جمهورية ، اذا ارادت لنفسها البقاء عليها ان تنال ثقة الشعب التي تحكمه وان تحظى كما يقول في كتابه (الامير) بحسن نيته ، وان من الواجب احترام الدين والنظر اليه بعين الاجلال والهيبة ، لكنه في الوقت ذاته يرى ان المشكلة الرئيسة في النظام الجمهوري، ستظل دائما متركزة في كيفية السيطرة على الجمهور ، ومن الواقع خصم العواطف الجياشة التي تنبثق عن الجماهير ووقف مطالبهم المفرطة والمُبالغ بها، ولكن من الضروري ايضا كبح جماح غطرسة النبلاء وطموحاتهم وتعاظم غيرهم من(الاقوياء) (ميكافلي، 1962، صفحة 178) لذلك يوصي الامير ميكافيلي فيقول: **"ليس من الضروري ان يكون الامير بالصفات المشكورة، بل من الضرورة ان يظهر وكأنه يتحلى بها ، ولكن يجب ان تكون على استعداد لتتغير وتتلبس الصفات المعاكسة عندما تدعوا الحاجة"** (قربان، 1982، صفحة 219).

ميَز مكيافلي بين نظامي الحكم الملكي والجمهوري اعتماداً على عدد الحائزين على السلطة، اذ يكون ملكيا اذا كانت السلطة بيد شخص ومن ثم تصبح تلك السلطة بالوراثة بصورة ارادية، ويكون جمهوريا اذا كانت السلطة في ايدي الذين يمثلون الشعب والمنتخبين انتخاباً مباشراً الذي يحتلون مراكز لمدة زمنية محدودة مستثنياً عنهم الرئيس الذي ينتخب مدى الحياة، وبقدر ما يعارض مكيافلي النظام الملكي الوراثي فانه يفضل النظام الجمهوري عليه ، مؤكدا ضرورة اقتران وجوده بوجود مجلسين احدهما للشيوخ والأخر للشعب، تناط لهما تولي مهام جميع الاعمال التشريعية اللازمة ، إذ لا يستبعد من وقوع الصراع بين المجلسين بسبب تنازع الاختصاصات بينهما، مما يُعرض النظام الجمهوري في هذا الحالة الى ازمة كبيرة، فانه يقترح ان تجاوز النظام الجمهوري لهذه الازمة بالتشبيه بالنظام الملكي، واستخدامه لأسلوبه بإعلان الدكتاتورية، لكنه يشترط شرطين لاستخدام النظام الجمهوري للأسلوب الدكتاتوري بالحكم وهما.

- النظام الجمهوري للأسلوب الدكتاتوري لهدف مهم وجوهري بالذات .

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

- استخدام النظام الجمهوري للأسلوب الدكتاتوري لوقت محدد مسبقاً ضمن مدة أقصاها خمس سنوات على الاقل تلافياً لخطر اقدام هذه الدكتاتورية في آخر الامر على تصفية النظام الجمهوري وإقامة نظام الطغيان بدلاً منه ، اما بالنسبة لنظام الحكم الشعبي فقد كانت اغلبية الشعوب قبل ميكافلي مهمشة وليس لها دور في الحكم اطلاقاً ، ولكن بوقته كان يرى ان اهداف الشعب هي الاسمى وان الثورة الشعبية نادراً ما تشكل خلل بالحرية ، ولذلك فان ميكافلي يرى ان الاعتماد على الشعب في حكمه هو الاساس (الطعان، مراد، و فياض، 2015، صفحة 403).

كان ميكافلي مع النظام الديمقراطي ولكن ليس في كل الشعوب ، فمثلا لا يمكن نجاح النظام الديمقراطي في بلد مثل ايطاليا والسبب في ذلك يعود الى عدم وجود وعي ونضوج فكري في تلك المدة للإيطاليين ، اذ ان الديمقراطية تتطلب وجود شعب واعٍ وملتزم بالأخلاق الفاضلة وذلك الامر غير موجود عندهم ، اذ كانوا في صراع مستمر ، وبحسب رأي ميكافلي فأن الديمقراطية في مثل ذلك الوضع فأن النظام سيزداد سوءاً . اذن هذا الوضع الايطالي في ذلك العصر يتطلب الى استخدام القوة (تراكة، 2018، الصفحات 42-43).

تلك الافكار ارتبطت بميكافلي بمقولته المشهورة " **الغاية تبرر الوسيلة** " .

ثالثاً : توماس هوبز (1588-1679 م)

لا يؤمن توماس هوبز بوجود حكم مختلط ، ولا يؤمن بنظام حكم محدد او مقيد ، لان السيادة عندهُ مطلقة تماماً لا تقبل الانقسام او التجزئة . ولا بد من وجود شخص حاكم يكون له القرار الفيصل والنهائي ، فمن يملك القرار ويستطيع تنفيذه يملك سلطة ويكون صاحب السيادة الحقيقية والدليل على ذلك يرى هوبز ان السبب المباشر للحرب الاهلية في انكلترا هو ان الملك بدل ان يحافظ على السيادة الكاملة اتاح للبرلمان بموافقته على قانون عدم حله ، ان يكبر حتى يصبح قوة مستقلة الى جانبه . وهكذا أصبح للبلاد سيدان ، الامر الذي عنى لهوبز فقدان معنى السيادة، ذلك ان تجزئة السيادة تعني تحطيمها ، يرى هوبز ان ليس هنالك اشكالا مشوهة من الحكم وانما تصور الناس وكرههم للخضوع الى السلطة ، مما يقودهم الى وصفها الى ما يعرف في مفهومه بالطغيان او حكم الاقلية (سلمان، 2013، صفحة 277) , فعندما يحبون سلطة ما يصفونها بالملكية والديمقراطية ولتحديد شكل الحكم يجب البحث عن صاحب السيادة ، فهو لا يؤمن بوجود حكم مختلط ولا يؤمن بنظام حكم محدد او مفيد لان السيادة مطلقة لا تقبل القسمة او التجزئة ويرى ان النظام الملكي من انجح الانظمة لأنه النظام الوحيد الذي يحقق السلام والامان وان مصلحة الملك هي مصلحة الرعية (مشكور، 2012، الصفحات 180-181).

الديمقراطية

النظام الديمقراطي عند هوبز ناجم من حالة تصف نظام الحكم الملكي فاذا كان الملوك مقربون وذووا حظوة ، فأنهم ذوو الخطوة في الديمقراطية وأكثر عددا واعظم خطرا فضلا عما للملكية من مزايا تنفرد بها ، وادرك مدى القوة التي يستطيع ان يضيفها على السيادة المطلقة ، اذا ما اقامها على اساس من العقد ، ويرى انه قبل ان يعقد العقد الذي انبثقت عنه الدولة ، كان لا بد ان يكون قد وجد شكل من اشكال الهيئة العامة لتكون الجهة المؤهلة الوحيدة لتقرير نقل الحقوق الطبيعية ، والذي بدلالاته فقط كان ينبغي ان ينظر الى القرار الذي اتخذ بأكثرية الاصوات باعتباره التعبير الحاسم عن ارادات الافراد في هذه الهيئة ، وان الفرد هو من يملك الحقوق ويستطيع التصرف بها (سلمان، 2013، صفحة 277) .

المبحث الثالث : العهد الجمهوري في انكلترا وتطور انظمة الحكم والديمقراطية

اولاً : جيمس هارنكتون (1611-1677 م)

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

اقترح هارنكتون بعد ذلك نظاما دستوريا مفصلا يتفق مع ميول الفرد الطبيعية وذلك النظام هو مجلس الشيوخ الذي يتألف من الارستقراطية الطبيعية وتكون وظيفته التشريع والنظر في الشؤون السياسية ثم مجلس اخر يتألف من جمهورية الشعب او من نوابهم وتكون وظيفة الاقتراع على الأمور التي أوصى بقبولها مجلس الشيوخ ، وبجانب هذين المجلسين(الشيوخ والشعب) يجب ان توجد هيئة من الحكام لتنفيذ القوانين وتدير البلاد ورأى التقوي بهذا النظام بان يكون الانتخاب بطريقة الاقتراع السري وان يتناوب أعضاء السلطة التنفيذية السلطة واقترح الحرية الدينية والتعليم الإلزامي تحت مراقبة الحكومة واشرافها، كما اكد على أهمية استقلال السلطة القضائية ، كما تم التأكيد على ضرورة ان تكون القوانين مكتوبة في وثيقة واكد على وضع هيئة تشريعية مهمتها وضع الدستور والتفرقة بين القانون التشريعي والدستوري (خليفة، 1929، الصفحات 152-153) ، واستخدم هارنكتون اشكال الحكم وقسمها الى ثلاثة انواع تقليدية وهي ملكية وديمقراطية وارستقراطية ، وتجاوز بذلك السنن الموروثة فأوضح ان تصنيفه الثلاثي يتكون من الملكية المطلقة والملكية المختلطة او الاقطاعية والجمهورية (الكومنولث) ، وكل واحدة من الثلاثة تتعلق بشكل ملكية الارض ، واذا كانت الحكومة لا تتماشى مع ميزان الملكية واذا قسمت الاراضي بين النبلاء والعامة بالتساوي استحال ان يصبح الحكم المستقر (المهداوي، الفكر السياسي الاوربي من افلاطون الى لينين، 2020، صفحة 99).

مما تقدم يبدو ان النظام الجمهوري لدى هارنكتون من افضل الانظمة ، فهو متأثر بآراء ميكافلي الى حد كبير كما رأيناه من خلال افكاره وضد طروحات هوبز والذي رفض بأن تكون الدولة صالحة وهي لاتكون صالحة الا عندما تسيطر على جميع القوى في البلاد وميز بين الحكومة المستقلة والحكومة الخاضعة للشعب .

وفي الشأن الديمقراطي فقد كانت فكرة هارنكتون عنها مسانداً لها بعد ان تغير المجتمع الانكليزي من النظام الملكي الى النظام الجمهوري في عهد كروميل ، كما دعا الى ترسيخ مبادى الديمقراطية ودعا الى ان الموطنين من حقهم انتخاب من يختاروه عن طريق الاقتراع السري ، وكذلك اعطى فسحة لممارسة الاعمال الدينية والتعليم العالي الالزامي شريطةً ان تكون تحت مراقبة الحكومة وتصرفها . (خليفة، 1929، الصفحات 153-154).

ثانياً : جون ملتون (John Milton) (1608-1674م)

يشكل النظام الجمهوري لدى جون ملتون مثلا اعلى مبنياً على ذلك الاساس المجرد المكون من الحق والعدل الطبيعيين ، واعتبر ان الارغام في مسائل العقيدة واعالة رجال عن طريق الايرادات العامة هي الاسباب الرئيسية التي يرجع اليها الفساد الديني ، لذلك فانه دعا الى فصل الدين عن السلطة ، كذلك انه يرى ان المبرر الحقيقي للسلطة هو التفوق الاخلاقي والعقلي من خلال قوله الشهير **"تقضي الطبيعة بأن الحمقى يحكمهم الحكماء".** (سباين، 1954، الصفحات 249-250)

رأى ملتون النظام الجمهوري من زوايا اخرى من افكاره ، يحتقر البرلمان اكثر من احتقاره للملوك (سباين، 1954، صفحة 251) ؟ وهذا الامر يجعلنا ان نطرح تساؤلا مهما مفاده ما سبب نبذه للنظام البرلماني والسبب حسب ما توصلنا اليه انه كان يؤيد حكم كرومويل الذي تمكن من اعدام الملك شارل الاول عام 1649م.

وبالنسبة للديمقراطية فلم يكن ديمقراطيا في اي وقت ، ولكن يبدو ان له رأي في القدرة السياسية لعامة الشعب في البداية من البداية ، ويقول في كتابه (دفاع عن الشعب الانكليزي) ان قلة من الناس يرغبون في الحرية والديمقراطية وقلة من الناس يستطيعون استخدامها وان اي سلطة سياسية لا تمارس الا بموافقة الشعب وان الناس يولدون احراراً ولديهم الحق في ان يحكموا بالطريقة التي تبدو لهم افضل (شتراوس و كروسبي، 2005، صفحة 645). مما تقدم يبدو ان آراء ملتون في

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

الديمقراطية تضعنا في حيرة من امرنا فهو تارة يؤيد الديمقراطية وتارة اخرى يرى عدم استخدامها او يسير وفق نظام مختلط والسبب بذلك يعود الى محاباته لحكم كروميل الدكتاتوري .

ثالثاً : ماركمونت نيدهام (1620-1678م)

يرى المفكر نيدهام بضرورة قيام دولة حره بعيدة عن طغيان الملك واستبداده فهو يرى من الملك ان يحكم وان يكون في حكمه عادلا وان يكون البرلمان وسيلة لضمان حقوق المواطنين وليس كمعارض لصلاحيات الملك وامتيازاته، فنجده تارة مع الملك وتاره أخرى مع البرلمان وفي نفس الوقت دعا الملك الى عدم الانفراد في رايه واكد على ان للملك مكانة على راس السلطة السياسية كما اكد على الحرية والتخلص من العبودية ، كما اكد ان من حق كل امه التخلص من عبوديتها على ان يحرص الشعب على الحفاظ على مكتسباته ، وفي حالة عد الاستجابة لمطالب الشعب أو إساء على الشعب القيام بثورة على الحاكم . اذ اصبح الحاكم فاسدا او غير قادر على محاربة الفساد، اعطى صفات القائد أي ان على القائد ان تتوفر فيه شروط وفيها ان يكون قوي وخير بطبيعته وان يكون فاضلا بوجه الإساءة ويجب ان يكون قوي وهو من دعاة الجمهورية (المهداوي، 2014-2015).

أكد نيدهام في مقالاته ان الملك لا يقترح القرارات فقط وانما يفرضها لذلك اعتقد البرلمانيون ان نيدهام قد خرج عنهم حينما كتب مقالة عن حالة الدولة الملكية.وقد أورد بعض اراءه فيها من الضروري ان يكون الملك على راس السلطة واقترح تسوية المشكلة بين الملك والبرلمان، واكد على ضرورة فتح باب الحوار لان الحرب الاهلية لا تكون في صالح الدولة اطلاقا وهذا ما أكده في مقال نشره في عهد كروميل أكد فيه على شرعية الملك في الحكم وهي جاءت بالتفويض وعلى الشعب القبول بالسطلة الموجودة كونها تحقق الأمان والاستقرار الداخلي، وقد اكد نيدهام الاختلاف بين من يملك السلطة والطريقة التي تمارس فيها السلطة واحيانا الملك لا يكون السبب المباشر في ازمة تحدث في الدولة وربما هناك خللا في المستشارين وربما خلل في النظم الإدارية او ربما في القوانين الوضعية لذلك يجب ان ترعي الازمة من جميع الجوانب لا ان يكون السبب هو الملك بشكل مباشر. (المهداوي، 2014-2015)

وبالنسبة للديمقراطية عند المفكر نيدهام يعد النموذج الروماني المثل الاعلى للنظام الديمقراطي والدولة الحرة بالنسبة له ، اذ اجرى مقارنات بين مجلس الشيوخ في روما مع مجلس العموم وبين ان على الشعب الانكليزي ان يحذوا حذو روما ، واذا لم يكن للشعب الانكليزي دوراً حقيقياً في اختيار طريقه فأنه من المؤكد سيعود للعبودية مرة اخرى. (المهداوي، 2020، الصفحات 111-112)

رابعاً : جون لوك (1632 – 1704 م)

نظام الحكم :

اعتبر لوك ان إقامة الحكومة على انها حادث اقل أهمية بكثير من العهد الأصلي الذي يصنع مجتمعا مدنيا، فبمجرد ان توافق اغلبية على انشاء حكومة ((فمن الطبيعي ان تكمن فيها اغلبية سلطة مجتمع كامل))، ويتوقف شكل الحكومة على كيفية تصرف الأغلبية، او الجماعة بسلطتها، وقد تحفظ بها او قد تفوض لهيئة تشريعية من شكل لآخر، وتماشيا مع تجربة الثورة الإنكليزية التي حدثت عام 1688 م ، افترض لوك تفوق السلطة التشريعية في الحكومة، واسلم إمكانية اشراك السلطة التنفيذية في وضع القوانين، على كلتا السلطتين مقيدة محدودة ، فلا يمكن ابدا ان تكون السلطة التشريعية تعسيفيه ذلك حتى الشعب الذي أقامها لا يملك مثل هذه السلطة، وهي لا تستطيع ان تحكم بمقتضى مراسيم ما دام الناس يتحدون في كونهم عرفوا القانون والقضاة ، ولا تستطيع ان تأخذ الملكية بغير رضا، الامر الذي يفسره لوك انه يعني انها تأخذها عن طريق صوت الأغلبية ولا يمكنها ان تفوض سلطاتها التشريعية ما دامت هذه موجودة حيث وضعتها الجماعة وعلى العموم سلطتها موضع ثقة نظرا لان الشعب يملك السلطة العليا لتغيير الهيئة التشريعية

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

عندما تتصرف بما يتعارض مع الثقة التي وضعتها فيها. (سباين، 1954، الصفحات 278-279)

يعتمد لوك في تصنيف الحكومات واشكالها على مكانة السطلة التشريعية فيها، فهو يرى ان السلطة التشريعية يجب ان تكون السلطة الأعلى، وذلك لانها لا يمكن ان تكون الا ارادة الأكثرية، وعبر الانتخاب لأعضائها، وان الذين ينفذوها او السطلة التنفيذية ما هي الا هيئة موظفين يعينون لغرض اجراء القوانين المشرعة من السطلة العليا التشريعية، وإذ كانت الأكثرية قد خلعت سلطاتها التشريعية لشخص واحد او مجموعة مدى حياته او لمدة محدد، شريطة ان تعود اليها السلطة العليا. يرى لوك ان النظام الأمثل للحكم هو النظام الملكي البرلماني، ولذا نجد له خطابه بوصفه واعظا ومرشدا لسلوك السلطة التشريعية، وتحديدا لحقوقها وحقوق المحكومين، فكل من يتولى السطلة التشريعية العليا في أي دولة، ملزم بان يحكم (المحمداوي، 2015، صفحة 141).

وبالشأن الديمقراطي بين جون لوك افكاره ان الشعب مصدر السلطات واذا اخل الملك او الحكومة بتعهداته نحو الشعب او اهمل القيام بواجباته ومسؤولياته وجب على الشعب عزله وليس طاعته أو الخضوع له ، وهو المبدأ الديمقراطي المرجع النهائي فيمن يتبوأ موقع الصدارة في السلطة ، وان الحكام الذين يتولون السلطة بموافقة الشعب يمارسون حكما ديمقراطيا وليس دكتاتوريا لأنهم يتقيدون وعن رضا بالقيود التي تفرضها عليهم القوانين في البلاد ، وان الطغيان ينطلق بعد ضعف القانون وصوت الشعب (برهية، 1983، الصفحات 328-329).

المبحث الرابع : انظمة الحكم والديمقراطية في عصر التنوير

اولاً : مونتسكيو (1689-1755م)

في كتابه القوانين شرح مونتسكيو الفرق بين الانظمة الثلاثة وهي كالآتي:

النظام الجمهوري : هو النظام الذي يحكم فيه الشعب أو ممثلوه وفي هذا الصدد فقد حدد طبيعة الجمهورية بكونها نظام الحكم الشعبي والتي تنقسم الى جمهوريات ديمقراطية ترتكز على الاقتراع الشامل المؤدي الى حكم الشعب وجمهوريات ارستقراطية ديمقراطية تقوم على حكومة من النخب .

اما النظام الملكي فهو الذي يرث الحاكم فيه الحكم وهو نظام الحكم الفردي وعبر قنوات متفق عليها من برلمانات وهيئات دينية وذلك ما يقف ضده مونسكيو ، وهذا الحكم لا يمكن ان يأتي الا من خلال ما يتمتع به النبلاء من امتيازات تساعدهم على مراقبة ذلك النظام (افقير، 2020) (مجاهد، 2019، صفحة 468) . وهذا الامر الذي رفضه مونسكيو لأنه يساهم في صنع الطغاة .

وبالنسبة للحكم الاستبدادي يعد من اسوء انواع الحكم ،هو الذي يحكم فيها الحاكم وحده دون حدود قانونية ويبين حكمه بواسطة الارهاب ، فقيام الاستبدادية قائم على الرهبة وان الحكومة الاستبدادية قائمة هي حكومة غير ثابتة بطبيعتها ولا تتبع الثورات نظاما معينا ، فهو يرى ان نظام الحكم اذا كان استبداديا يعني ان الدولة تسعى الى توسيع رقعتها . (خليفة، 1929، الصفحات 195-196) (كوبلستون، 2010، صفحة 32).

ان الاساس في الديمقراطية فان الفضيلة السياسية والتي تعني حب الدولة وحب المساواة ، فان النظام الديمقراطي يختار فيه المواطن وفقاً لمبدأ المساواة وامكانياتهم وقدراتهم وفي رأي مونتسيكو فان السلطة التشريعية يجب ان تكون بيد الافراد وان التصويت يكون عاماً فيها ، ويرى مونتسكيو ان القوانين في النظام الديمقراطي تنمي المساواة وانها من الممكن ان تنظم وتساوي الثروة (مجاهد، 2019، صفحة 469) وذهب مونتسكيو الى ابعد من ذلك واعطى الاغنياء عدداً اكبر من الاصوات يتكافئ مع ثروة كل فرد منهم وبذلك فانه يحرم الفقراء من حق الانتخاب كونهم مسلوبي الارادة (المحمداوي، 2015، صفحة 161) .

ثانياً : فولتير(1694-1778م)

انظمة الحكم والديمقراطية

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

سعى فولتير الى حمل راية الاصلاح في فرنسا لاسيما الاصلاح الديني والسياسي من اجل نهضة فرنسا ، وكانت لآراءه اثر كبير في قيام الثورة الفرنسية (1789م) ، ولذلك يعد من المتنورين الفرنسيين البارزين ، اتخذ فولتير من نظام الحكم البريطاني نموذجا حسناً بالرغم من كونه لا يؤمن النظام الملكي لان الدولة سيديرها ويتحكم بها شخص واحد وبذلك سوف يكون القسم الاكبر منها راضخاً له ، ولكن فولتير كان يميل الى حكومة يكون فيها للشعب رأي ، والسبب في تمسكه هذا هو النظام الملكي المستبد في فرنسا ، وسياسة الملك وسلطة الكنيسة ،اذ كانوا لا يستطيعون التعبير عن ارائهم بسبب نظام الحكم البريطاني المسيطر على السلطة ، واكد ان النظام الجمهوري يصلح للدول ذات الحدود الجغرافية الصغيرة وان ذلك النظام لا يدوم كثيرًا (العميدي، 2020، الصفحات 127-133).

يمكن القول ان فولتير يدعو الى اقامة نظام يشترك فيه الشعب باختيار نوع وآلية الحكم ، وحتى انه لم يكن لديه إشكال في نوع الحكم ، والدلالة على ما نقول انه ايد النظام الملكي الدستوري لأنه نظاما ملكياً دستورياً .

وبالشأن الديمقراطي فلم يؤمن بالديمقراطية المفرطة ، واكد انه يجب ان يكون حق للافراد في امتلاك مصيرهم وعدم تركه في يد ملك او حاكم مستبد ، وان يكون لهم برلمان حر يتكون من اشخاص يمثلون الشعب يأتون عن طريق الانتخاب كما هو الحال في النظام الانكليزي واكد على ان تكون الحكومة ديمقراطية تسمح بحرية الرأي والتفكير والاديان (العميدي، 2020، صفحة 128) ، واكد على حرية الافراد في تقرير مصيرهم بقوله " على ان لايكون الملك عبد اهوائه ، بل لا بد ان يكون لهم برلمان متكون من ممثلين عنهم ، ويكون هو السلطة العليا في البلاد ، وان تشكل الحكومات تبعاً لنتائج الانتخابات كما هو الحال في النظام الانكليزي" (المهداوي، 2020، الصفحات 171-172)

ثالثاً : جان جاك روسو (1712-1778م)

آراءه في انظمة الحكم والديمقراطية

قسم جان جاك روسو انظمة الحكم الى ثلاثة اقسام هو النظام الذي يديره الشعب وفي ظل ذلك النظام فأن الشعب هو من يختار ممثله في الحكم وان هذا النظام ينجح في الدول الصغيرة ، واما النوع الآخر من انظمة الحكم عنده هو النظام الملكي الذي يديره شخص واحد يتم من خلاله الانفراد بالسلطة ، والثالث الارستقراطية والتي تعد حكم الاقلية ، فمن خلالها تسيطر جماعة معينة على مقاليد السلطة وهذا يجعل القلة تحكم الكثرة ، لذلك فإنه دعا الى الحكومة التي يديرها ويختارها الشعب ويشاركون في بناء وطنهم دون تأثير من السطات الممسكة بالسلطة . (العميدي، 2020، الصفحات 87-88).

بالنسبة للديمقراطية عند روسو اكد من خلالها على الحكم الديمقراطي ، اي انه لابد للسلطة التشريعية ان تكون قوانينها متوافقة مع احتياجات الشعب وان الحكومة الديمقراطية هي حكومة تلائم ما يريده الشعب من خلال الحكم الديمقراطي ويكون للمواطنين من يمثلهم في توصيل صوتهم من خلال السلطة التشريعية ، وان النظام الديمقراطي يكون مقترن بالدستور بين السلطة التشريعية والتنفيذية . (العميدي، 2020، صفحة 87)

المبحث الخامس : الماركسية واللينينية ومفهوم انظمة الحكم والديمقراطية

اولاً : كارس ماركس (1818-1883م)

نظام الحكم والديمقراطية .

تطور الفكر السياسي خلال القرن التاسع عشر تطور ملحوظ ، لاسيما عند ماركس ، فأن نظام الحكم حسب افكاره افصاح عن واقع المجتمع الذي وضح فيه تناقض مع ذاته لا يمكن حله ، وان هذا المجتمع قد انقسم الى مضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها ولكن لا تقوم هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بالتهام بعضها البعض والمجتمع في نضال عقيم ، ولهذا اقتضى الامر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع ،

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

فنظام الحكم في الماركسية مبني على الدكتاتورية المطلقة يكون اساسها الاقتصاد واساس هذا الاقتصاد هم الطبقة العاملة (البوليتاريا) ، سعى ماركس الى اقامة مجتمع شيوعي متكامل فإقامة الحكم عنده هو النظام الشيوعي ، وهذه هي المرحلة الاخيرة من مراحل الشيوعية ، اذ تنحل جميع الانظمة السياسية والدول وتعود الى الحالة الطبيعية (الشيوعية) (http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&depid=1&lcid=19892 ، 2021).

التصق مفهوم الديمقراطية التصاقا وثيقا بمفهوم الدولة بالنسبة للماركسيين ، بأنها ليست مؤسسة مستقلة وانما هي نمط يعبر عن مصالح الطبقة التي انشأتها لخدمة مصالحها ، فالديمقراطية في مفهوم الماركسية جاءت رد فعل للصراع القائم بين الطبقات بسبب تضارب المصالح ، وذلك الصراع ادى الى ضهور طبقة حاكمة مسيطرة على المجتمع ، ومن هنا يتضح مفهوم الماركسية او الاشتراكية انها جاءت لمواجهة تجربة ديمقراطية ليبرالية بكل ابعادها وهذه الافكار دفعت بالانسان ان يدافع عن حقه بتحريره من الاستغلال الاقتصادي ، وهذا لن يكون الا بمقاومة اصحاب الثروات والسلطة ، فالديمقراطية الماركسية عارضت مبدأ (الحرية والاخاء والمساواة)، فالحرية في مجتمع مقسم لا يمكن بالفرد ان يتمتع بحريته ، فمن يمتلك خيرات البلاد هو من يتمتع بالحرية ، ان الديمقراطية في الماركسية تقوم الى حصر الممارسات السياسية بطبقة او تحالف الطبقات كالعمال والفلاحين والقوى الشعبية ،وان التغيير السياسي يعتمد على حكم الحزب الواحد ، وهذا ما يجعلها عرضة للنقد دائمًا (المهداوي، 2020، الصفحات 228-229).

مبدأ الديمقراطية عند كارل ماركس يعتمد على **"وحدانية السلطة بدل النيابية "** وتبنى مبدا الحزب الواحد وان من الصعب بناء الاشتراكية في ظل التعددية الحزبية (المهداوي، 2020، صفحة 229).

ثانيا : فلاديمير لينين (1870-1924م)

نظام الحكم والديمقراطية

استنبط لينين نظام الحكم من الافكار الماركسية مع تغييرات طفيفة ، فأعاد لينين بناء وتعميم افكار ماركس وحاول اقامة جمهورية (السوفيتات) ، لكن لينين لم يأخذ بعين الاعتبار الآراء المتأخرة لماركس او بشكل خاص آراء انجلس حول المؤسسات البرلمانية والاقتراع العام كأدوات تحررية تكون في خدمة الطبقات العاملة ، وانما اقترح ان يقوم حزب الطليعة الثوري بإقامة دكتاتورية بوليتارية ديمقراطية وبدعم من الطبقة الكادحة، واتبع مثال الاممية الاولى ونظم البلاشفة كحزب طليعي ديمقراطي ، وعندما انشأ لينين الحكومة السوفيتية وصفها على انها تجلٍ لمبدأ دكتاتورية بروليتارية الديمقراطية الماركسي (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9 ، 2021).

الديمقراطية في فكر لينين هي نسخة عن كارل ماركس القائلة ان الديمقراطية لا تتحقق الى بتحقق الشيوعية وهي المرحلة الاخيرة من مراحل الشيوعية (https://www.aljumhuriya.net/ar/34005، 2021) ، ويبدو مما تقدم فإن هذه اليوتوبيا الخيالية لم تتحقق على ارض الواقع.

الخاتمة

من خلال دراستنا لمفهوم انظمة الحكم والديمقراطية فقد وجدنا من خلال دراستنا هذه عن ابرز الفلاسفة والمفكرين الاوربيين الذين كان لهم دور كبير في اضافة فكر جديد ورؤى تتجدد بمرور الوقت، في مرحلة تنتشر فيها مرحلة القصور العقلي والتبعية للآخرين وعدم القدرة على التفكير الشخصي او السلوك الفردي في الحياة ، ولا بد لنا من وضع اسئلة للإجابة عليها وهي ؟ عندما ظهرت الافكار الجديدة في العهد اليوناني على يد الفلاسفة والمفكرين هل يوجد فلاسفة ومفكرين قبلهم ؟ وهل

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

استفاد هؤلاء المفكرين من علمهم وآرائهم ؟ وللاجابة عما تم ذكره فان غالبية المفكرين بالعهد اليوناني كانت افكارهم هي نتاج افكار المفكرين من الحضارات الشرقية ، فالشرق كان سباقا في ولادة المفكرين والفلاسفة الذين كانوا الطريق المنير للفلاسفة الغربيين .

عند مجيء العصر اليوناني وظهور فلاسفة ومفكرين امثال افلاطون وارسطو وشيشرون فمنهم من يقف مع الفردية (والتي تعني الملكية) والارستقراطية القلة والديمقراطية الكثرة ، ففي النظام الملكي فإن الرعايا تكون مشاركتهم ضئيلة وفي ظل نظام الحكم الارستقراطي فلن يكون للجمهور مشاركة في الحرية ،وفي الحكم الديمقراطي فمن الصعب ان يكون هناك اتفاق في العدالة ، لذلك نظرا لاختلاف هذه الآراء جاء شيشرون بنظرية النظام المختلط او الدولة المختلطة .

وفي العصور الوسطى ظهرت الافكار اكثر نضجاً فقد نادى مفكرين ذلك العصر بآراء جديدة ، فقد تطورت الافكار فجاء مارسيلو البادواني لينادي بضرورة تحديد سلطة رجال الدين ، وان مهمتهم الوعظ والارشاد ، فيما جاء ميكافلي ليفجر ثورة بالجرأة والقسوة واخذ يدعوا الحاكم او الامير باستخدام اقسى الاساليب بالوصول الى السلطة لانه حاول ان ينقذ ايطاليا من الدمار الذي حل بمدنها ، وبذلك جاء بعبارة (الغاية تبرر الوسيلة) والتي اشار بها ان من حق الامير استخدام اي وسيلة من اجل تحقيق الغاية المنشودة ، ومن ثم مجيء توماس هوبز ليفجر ثورة عقلانية جديدة تأثر فيها غالبية من جاء بعده وهو (العقد الاجتماعي) الذي سمح فيه للمجتمع ان يعقد اتفاقا مع الحاكم ولكن وفق ضوابط يحددها الشعب ، وعند الاختيار لن يكون من حق الشعب نقض العقد الا في حالة الاخلال بالامن فقط في حين ان هوبز يرجع بالحالة الطبيعية ويقول انها كانت قد وصلت الى حرب الكل ضد الكل .

اما في العصر الجمهوري فظهرت لنا مجموعة من المفكرين ابتداءً من هارنكتون الذي كانت لكتاباته عن الحروب الاهلية واضرارها الاقتصادية الى جون ملتون ونيدهام ومن ثم جون لوك الذي تأثر بتوماس هوبز وطور فكرة العقد الاجتماعي واكد عكس ما جاء به هوبز حول مفهوم الحالة الطبيعية بأنها حرب الكل ضد الكل بل أكد ان المجتمع في حالة الطبيعة هو السلام مع الكل وارتبط مفهوم الليبرالية بأسم جون لوك ، والذي اصبح من حق الشعب ازالة الحاكم في حالة عدم الحفاظ على املاكهم وهو يختلف مع هوبز بمسألة العقد الاجتماعي فان لوك يرى ان الحاكم ينصب من قبل الشعب ويزاح منه عكس هوبز الذي يجعل الحاكم يتمتع بسلطة مطلقة .

وفي عصر التنوير الذي سمي بعصر المنطق ونختصر آراء مونتسكيو وفولتير وجان جاك روسو بأنها حركة فكرية فلسفية هيمنت على عالم الافكار في القارة الاوربية خلال القرن الثامن عشر وكان لهؤلاء المفكرين دوراً بارزاً في اسقاط النظام الملكي في فرنسا في تموز 1789م ، واعلان النظام الجمهوري .

وبالنسبة للديمقراطيات التي ظهرت في آراء المفكرين والفلاسفة فان الحكومة يجب ان تلائم ما يريده الشعب من خلال الحكم الديمقراطي ويكون للمواطنين من يمثلهم في توصيل صوتهم من خلال قنوات اخرى .

وفي النهاية نطرح سؤالاً جوهريا وهو اننا بالرغم من دراستنا لمفهوم انظمة الحكم والديمقراطية عند الفلاسفة والمفكرين فأننا نجد ان غالبية تلك الاراء والافكار لم تنفذ بل كانت عبارة عن توصيات لمن يأتي وافكاراً جديدة لمن يريد ان يطبقها ، ولكن لو طبقت هذه الافكار (غالبيتها) لأصبح العالم عكس ما نراه اليوم من صراع طبقي وعالمي واقتصادي .

المصادر والمراجع

- *http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&depid=1&lcid=19892* . (17 1, 2021).

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9 . (2021 ,1 18).
- https://www.aljumhuriya.net/ar/34005. (2021 ,1 18).
- احسان عبد الهادي سلمان. (2013). الفلسفة السياسية لتوماس هوبز قراءة معاصرة لاهم افكاره السياسية. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، صفحة 277.
- احمد عبد الرضا رجمان صالح العميدي. (2020). ، المفكر الفرنسي فولتير وآراءه في كتابة التاريخ (1694-1778). *رسالة ماجستير (غير منشورة)*. كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة بابل.
- ارسطو طاليس. (2009). *السياسة*. (احمد لطفي، المترجمون) بيروت، لبنان.
- اشواق عبد الحسين مسعد. (2019). الاوضاع الداخلية في بوليفيا والموقف الامريكي منها (1952-1964). *رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة*.
- افلاطون. (بلا تاريخ). *جمهورية افلاطون*. (ربيع وهبة، المترجمون) لبنان، مصر: دائرة تعريب المركز الدولي للصحافة ، المركز الدولي للنشر والتوزيع .
- الحسن افقير. (23 4, 2020). تصورات مونتسكيو حول اشكال الحكم وفصل السلطات. *الحوار المتمدن*.
- اميل برهية. (1983). *تاريخ الفلسفة - القرن السابع عشر*. (جورج طرابيشي، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- ثامر عناد تركي فهد المحلاوي. (2014). العلاقات الامريكية البريطانية 1941 - 1945. *اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الانبار*.
- جان توشار. (2010). *تاريخ الافكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط*. (ناجي الدراوشة، المترجمون) دمشق، سوريا: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.
- جان توشار. (2010). *تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار*. (ناجي الدراوشة، المترجمون) دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.
- جورج سباين. (1954). *تطور الفكر السياسي*. (حسن جلال العروسي، المترجمون) مصر.
- حسن خليفة. (1929). *تاريخ النظريات السياسية وتطورها*. القاهرة، مصر: المطبعة الحديثة.
- حورية توفيق مجاهد. (2019). *الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبدة* (المجلد 7). القاهرة: ktabrwaya.
- سارة تراكة. (2018). السياسة والاخلاق عند نيكولا ميكافلي. *رسالة مساجيتير غير منشورة*، 42-43. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خضير.
- سامي شهيد مشكور. (6 11, 2012). اصل الدولة عند اصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز ولوك وجان جاك روسو واثرها في الفكر المعاصر. *مجلة آداب الكوفة*.
- ستيفن ديلو. (2000). *التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني*. (ربيع وهيبة، المترجمون)
- شبكة المعلومات الدولية الانترنت. (بلا تاريخ). *الموسوعة الحرة*. تاريخ الاسترداد 28 11, 2020
- صلاح علي نيوف. (بلا تاريخ). *مدخل الى الفكر السياسي الغربي*.
- عبد الرضا حسين الطعان، علي عباس مراد، و عامر حسن فياض. (2015). *موسوعة الفكر السياسي عبر العصور*. الجزائر: ابن النديم.
- على عبود المحمداوي. (2015). *الفلسفة السياسية*. بغداد: دار ومكتبة عدنان.
- علي هادي عباس المهداوي. (2014-2015). محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

- علي هادي عباس المهداوي. (2020). *الفكر السياسي الاوربي من افلاطون الى لينين*. بغداد: مؤسسة ثائر العصامي.
- فردريك كوبلستن. (2013). *تاريخ الفلسفة من اوكام الى سوريز*. (؛ محمود سيد احمد امام عبد الفتاح امام، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- فردريك كوبلستون. (2010). *تاريخ الفلسفة الفلسفة الحديثة من عصر التنوير في فرنسا حتى كانط*. (حبيب الشاروني، و محمود سيد احمد، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- ليو شتراوس، و جوزيف كروسي. (2005). *تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديديدس حتى اسبينوزا*. (محمود سيد احمد، المترجمون) المجلس الاعلى للثقافة.
- ملحم قربان. (1982). *قضايا الفكر السياسي*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- ميكافلي. (1962). *المطارحات*. (تعريب خيري حماد، المترجمون) بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع.
- نزار الطبقجلي. (1969). *الوجيز في الفكر السياسي*. بغداد، العراق: شركة الطبع والتوزيع الاهلية.
- نيقولا ميكافلي. (2008). *الامير (تراث الفكر السياسي قبل الامير وبعده)*. (خيري حماد، المترجمون) بيروت، لبنان: الاهلية للنشر والتوزيع.
- ول ديورانت. (2001). *قصة الحضارة حضارة اليونان*. (محمد بدران، المترجمون)

Sources and References

- *http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&depid=1&lcid=19892* . (17 1 ,2021).
- *https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9*.(18 1 ,2021) .
- *https://www.aljumhuriya.net/ar/34005* 18) . (1 ,2021).
- Ihsan Abdul Hadi Salman. (2013). The Political Philosophy of Thomas Hobbes A Contemporary Reading of His Most Important Political Ideas. Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, p. 277.
- Ahmed Abdul Redha Rajman Saleh Al-Amaidi. (2020). The French Thinker Voltaire and His Views on Writing History (1694-1778). Master's Thesis (Unpublished). College of Education for Humanities - University of Babylon.
- Aristotle Thales. (2009). Politics. (Ahmed Lotfi, Translators) Beirut, Lebanon.
- Ashwaq Abdul Hussein Masoud. (2019). The Internal Conditions in Bolivia and the American Position on Them (1952-1964). Master's Thesis (Unpublished), College of Education for Girls, University of Basra.
- Plato. (undated). Plato's Republic. (Rabi' Wahba, Translators) Lebanon, Egypt: Department of Arabization of the International Center for Journalism, International Center for Publishing and Distribution.
- Hassan Afkir. (23 April 2020). Montesquieu's Conceptions on Forms of Governance and Separation of Powers. Al-Hewar Al-Mutamadin.
- Emile Barhieh. (1983). History of Philosophy - Seventeenth Century. (George Tarabishi, Translators) Beirut, Lebanon: Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing.
- Thamer Anad Turki Fahd Al-Mahlawi. (2014). American-British Relations 1941 -

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778

- Salah Ali Nayouf. (undated). Introduction to Western Political Thought.
- Abdul Redha Hussein Al-Taan, Ali Abbas Murad, and Amer Hassan Fayyad. (2015). Encyclopedia of Political Thought Through the Ages. Algeria: Ibn al-Nadim.
- Ali Abboud Al-Muhammadawi. (2015). Political Philosophy. Baghdad: Adnan House and Library.
- Ali Hadi Abbas Al-Mahdawi. (2014-2015). Lectures given to doctoral students.
- Ali Hadi Abbas Al-Mahdawi. (2020). European Political Thought from Plato to Lenin. Baghdad: Thaer Al-Asami Foundation.
- Frederick Copleston. (2013). History of Philosophy from Occam to Soares. (; Mahmoud Sayed Ahmed Imam Abdel Fattah Imam, translators) Cairo: National Center for Translation.
- Frederick Copleston. (2010). History of Philosophy Modern Philosophy from the Enlightenment in France to Kant. (Habib Al-Sharouni, and Mahmoud Sayed Ahmed, translators) Cairo: National Center for Translation.
- Leo Strauss, and Joseph Crosby. (2005). History of Political Philosophy from Thucydides to Spinoza. (Mahmoud Sayed Ahmed, translators) Supreme Council of Culture.
- Melhem Qurban. (1982). Issues of Political Thought. University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
- Machiavelli. (1962). Discussions. (Translated by Khairy Hammad, translators) Beirut: Commercial Office Publications for Printing and Distribution.
1945. PhD Thesis (Unpublished), College of Arts, University of Anbar.
- Jean Touchard. (2010). History of Political Ideas from Greece to the Middle Ages. (Naji Al-Darawsheh, Translators) Damascus, Syria: Dar Al-Takween for Authorship, Translation and Publishing.
- Jean Touchard. (2010). History of Political Ideas from the Renaissance to the Enlightenment. (Naji Al-Darawsheh, Translators) Damascus: Dar Al-Takween for Authorship, Translation and Publishing.
- George Spain. (1954). The Evolution of Political Thought. (Hassan Jalal Al-Arousi, translators) Egypt.
- Hassan Khalifa. (1929). History of political theories and their development. Cairo, Egypt: Modern Press.
- Houria Tawfiq Mujahid. (2019). Political thought from Plato to Muhammad Abduh (Volume 7). Cairo: ktabrwaya.
- Sarah Traka. (2018). Politics and ethics in Niccolo Machiavelli. Unpublished master's thesis, 42-43. Biskra, Algeria: Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Muhammad Khudair.
- Sami Shahid Mashkoor. (6 11, 2012). The origin of the state according to the proponents of the social contract theory Hobbes, Locke and Jean-Jacques Rousseau and its impact on contemporary thought. Journal of Kufa Literature, pp. 180-181.
- Stephen Dellow. (2000). Political thinking, political theory and civil society. (Rabi' Wahba, translators(
- The Internet. (No date). The Free Encyclopedia. Retrieval date 28 11, 2020

particular system during a specific historical period, is of great value. Studying these relationships, the factors that influence and govern them, and the lessons and results derived from them, serves as an indicator of the strength or weakness of political ties between various European nations. Particularly noteworthy is the widespread trend of competition and conflict for power, the use of diverse forms of governance, and their reflection in the pursuit of gains, which has characterized the relationship between ruler and ruled throughout the course of history.

The researcher aims to explore the concept of sovereignty in the context of the developments witnessed by our beloved country (Iraq), reaching a conclusion on how the state can preserve its natural borders and safeguard its people, as well as its political, social, and economic systems. However, upon choosing the research topic of governance systems and democracy, it was found that if implemented in all its applications, it would contribute to preserving the entity of the state, fulfilling the majority of the people's demands for security and safety, establishing state sovereignty, and providing a system capable of meeting all the rights required by the people.

Keywords: Politics, Governments, Thought, Systems, Sovereignty.

- Nizar Tabaqjali. (1969). A Brief Introduction to Political Thought. Baghdad, Iraq: National Printing and Distribution Company.
- Niccolo Machiavelli. (2008). The Prince (The Heritage of Political Thought Before and After the Prince). (Khairy Hammad, translators) Beirut, Lebanon: National Publishing and Distribution.
- Will Durant. (2001). The Story of Civilization: The Civilization of Greece. (Mohammed Badran, Translators(

European Political Thought and its Influence on the Evolution of the Two Concepts Governance Systems and Democracy for the most Prominent European Philosophers Through Arabic and Arabized Books (A Study in a History of Political Concept)

Alaa Khamis Alwan

General Directorate of Education in Babylon Governorate

Abstract

The study of international systems and democracy holds significant historical, political, and social importance. It serves as a crucial source of information for researchers and observers who follow the development and impact of governance systems and democracy on the nature of society and the method of selecting a form of government.

Tracing the evolution of governance systems and democracy in any given nation, taking into consideration internal, regional, and international relations, and analyzing their influence and reflection on the current reality by connecting them to the history of a

DOI:10.52113/uj05/024-17/1763-1778